International Journal of Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (2), No. (12) December 2023 الإصدار (2)، العدد (12)

"النزاع الليبي المسلح وتداعياته - مقاربة سوسيولوجية"
"The Libyan Armed Conflict and its Repercussions - A Sociological Approach"

عمر امحمد البنداق

Omar Emhamed Elbendak

أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طرابلس، ليبيا

o.elbendak@uot.edu.ly

ملخص

يتناول البحث إشكالية النزاع المسلح، وأثره على المجتمع الليبي، من حيث دراسة مفهوم النزاع المسلح وتداعياته الاجتماعية والإنسانية في الحياة المدنية؛ من حيث الانتقال السكاني، والوضع الحياتي، كما يركز هذا البحث على المسؤولية الوطنية للحد من النزاعات المسلحة، وكيف يمكن النهوض بالمجتمع في مرحلة ما بعد النزاع المسلح، وإعادة التنمية والإعمار، ومعالجة كل التداعيات على المستوى العام، حيث شهدت أغلب المدن الليبية تبعيات النزاعات المسلحة من خراب وتدمير وقتل وحراك ديموغرافي قسريّ، ناهيك عن العديد من النتائج السلبية كتزايد حالات العنف والرعب بين مختلف الكتل البشرية؛ مما يتطلب الأمر إلى ضرورة تبني وضع برامج وسياسات اجتماعية؛ بغية تحقيق إنهاء الصراعات وتحقيق الاستقرار، والوصول إلى حلول مستدامة تعالج النزاع المسلح، وتقلل من تداعياته المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: النزاع المسلح، التداعيات المجتمعية، الصراعات الداخلية، مراحل النزاع، النزوح.

Abstract

The research dealt with the problem of the armed conflict, and its impact on the Libyan society, in terms of studying the concept of armed conflict and its social and human repercussions in civil life and in terms of demographic and life transition. This research will also focus on the national responsibility to reduce armed conflicts, and how it is possible to advance society in the post-armed conflict stage, re-development, and reconstruction, and address all repercussions at the general level, as most Libyan cities witnessed the

consequences of armed conflicts, including devastation, destruction, killing, and forced demographic movement. Not to mention the many negative results, such as the increase in cases of violence and terror among the various human groups, which requires the adoption of social programs and policies. In order to achieve an end to conflicts and achieve stability, and to reach sustainable solutions that address the armed conflict and reduce its societal repercussions.

Keywords: Armed Conflict, Societal Repercussions, Internal Conflicts, Conflict Stages, Displacement.

مقدمة

شهد المجتمع الليبي منذ ما يزيد عن عقد من الزمن وحتى يومنا هذا نزاعات وحروباً وصراعات، أدت إلى انقسامات بين أهل الوطن الواحد، ومر بحالات من الاضطراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، تركت تداعياتها السلبية على تركيبة الدولة وتماسكها وعلى فعالية مؤسساتها، وعلى تماسك النسيج الاجتماعي، ومن بين أشد أنواع الأزمات أثراً على المجتمع الليبي هي "قضية النزاع المسلح" وتداعياتها التي حولتها إلى أزمة بنيوية ممتدة منذ ما يزيد عن عقد من الزمن تبعياتها اجتماعية وديموغرافية وبيئية واقتصادية شملت كل التراب الليبي؛ مما يتطلب إطاراً لحلول مستدامة من قبل الحكومة وسياسات وطنية عامة تتبناها الحكومة؛ وخاصة في المناطق المتضررة من الصراع والنزاع المسلح ومترتب عنه من خراب ونزوح.

تبدلت أحوال المجتمع الليبي في السنوات الأولى منذ أحداث فبراير بشكل مفاجئ؛ حيث عمت في البلاد حالة اللاستقرار، وانعدام الأمن تحت وطأة الاضطرابات والنزاعات المسلحة والسطو؛ وخاصة في الطرقات المؤدية إلى المناطق الريفية والحضرية، وعمت الفوضى المسلحة والانقسام والخلافات السياسية في البلاد، وبرزت النزعات والإشكاليات القبلية والمناطقية؛ مما أثر سلباً على اللحمة الوطنية في البلاد. وللنزاع تداعيات على مختلف أجزاء المنظومة الاجتماعية، والحالة الليبية تتطلب مشروع نزع السلاح، والمصالحة الوطنية المستندة على أسس اجتماعية عرفية وقانونية ضمن ما يسمى بالعدالة الانتقالية، والاستفادة قدر الإمكان من التجارب المتشابهة كتجربة التصالح الوطني الجزائري وتجربة رواندا.

النزاع المسلح ظاهرة قديمة متجددة، تبرز عندما تفشل مكونات الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الوصول إلى صيغة مقبولة تضمن السلم المجتمعي، والعيش المشترك بين أبناء

المجتمع، وتراعي تطلعات الناس في العيش الكريم متضمنة حقوق الإنسان، ويعدّ التسلح من المظاهر السلبية المنتهكة لحقوق الإنسان العالمية، وقد ترتب عنه مشاكل اجتماعية متعددة: كالنزوح البشري والاضطراب في العلاقات الاجتماعية، والمدنيون هم أكثر الفئات تأثراً بالنزاع المسلح حيث نتج عنه تهجير ونزوح. وإن "انتشار الأسلحة بمختلف أنواعها وأشكالها الخفيفة والثقيلة واقعة في مختلف قارات العالم في العصر الحديث، وقد بينت التقديرات أن حوالي 90% من ضحايا انتشار السلاح هم المدنيون، وأغلب المجتمعات الإنسانية مهددة بانتشار الأسلحة بمختلف أنواعها، وانتشار الأسلحة على نطاق واسع نتيجة الخلل الأمني والفساد في العلاقات بين الدول والمجتمعات، والدولة الوحيدة التي بادرت بتخفيض تسليحها هي جنوب أفريقيا" (التوم 1999: 180). وقد ترتب على التسلح انتشار الجريمة وانتهاكات حقوق الإنسان، وفي كثير من الأحيان الاضطراب في العلاقات الاجتماعية، ونتيجة لهذا صدر قانون يكفل حقوق ضحايا النزاع المسلح، وهو ما أدى إلى صدور اتفاقية جنيف 1949م الخاصة بجرائم الحروب، والجرائم ضد الإنسانية، ثم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية سنة 1998.

إنهاء النزاع والصراع وتداعياته مطلب وطني للتحول من حالة المجتمع المأزوم إلى حالة الاستقرار وتحقيق السلم المجتمعي، وبالإرادة الوطنية الرشيدة، وبكل السبل والسياسات؛ يمكننا تجاوز المخاطر والدفع باتجاه التصالح وطوي مرحلة الماضي الأليمة والتقليل من نتائج الأزمة البنيوية وآثارها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فالسياسات الوطنية الرشيدة هي المخرج الوحيد لمعالجة التداعيات عبر خطط وبرامج علمية مدروسة.

والمسعى الأكاديمي من كتابة هذا البحث توضيح دوافعه ونتائجه المجتمعية بغية توصيف واقع النزاع المسلح وتبيان مخاطره على وحدة التراب الليبي، والمساهمة النظرية في رسم السياسات الإنسانية الفاعلة التي تكبح التداعيات المجتمعية؛ مما يتطلب معالجات وخططاً للدعم والعون والتأهل المجتمع؛ ولتحقيق ديمومة الاستقرار المجتمعي يستوجب رؤية شاملة تقلص من المردودات السلبية للنزاع، وتستند على التجارب السابقة في دول العالم قدر المستطاع. كما يسعى هذا البحث إلى نشر المعرفة عن حالة النزاع المسلح وتداعياته؛ للحد من الآثار السلبية المترتبة، ولحث الأكاديميين إلى تبني أطر نظرية منهجية تعتمد على التجارب الدولية والعالمية لنهاية النزاعات والصراعات الأهلية، والأزمة الليبية تحتاج إلى تظافر كل الجهود الاجتماعية، والسياسية، والتعليمية، والثقافية وغيرها للتخلص من الصراعات والنزاعات، وميلاد كيان دولة ينهي الصراع والنزاع بمختلف أنواعه، وهي ضرورة أكاديمية لنشر ثقافة نبذ العدائية والصراع، وإرساء أسس نظرية ومعرفية وثقافية لبناء مجتمع المستقبل وتوفير البيئة المناسبة.

IJSR, VSRP Publishing, UK E-ISSN: 2755-3418
https://ijsr.vsrp.co.uk https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15

إشكالية البحث

يعاني المجتمع الليبي في ريفه وحضره من تداعيات الصراعات والنزاعات المسلحة، وقد نجم عنها خسائر بشرية تتمثل في الأرواح والممتلكات، منذ بدايات الحرب العالمية الأولى عام 1914م وإلى يومنا هذا ماتزال النزاعات والحروب تتزايد في أجزاء مختلفة من العالم، وما يهمنا هنا في هذا البحث الحالة الليبية التي تشهد نزاعات وصراعات طالت تداعياتها مختلف أجزاء المنظومة الاجتماعية الحياتية منذ ما يزيد عن عقد من الزمن، وخاصة بعد أحداث ثورة فبراير 2011م، وهذه القضية من القضايا الاجتماعية المعاصرة شبه المسكوت عنها لحساسيتها وخطورة تناولها بالبحث والدراسة... عليه نحاول عن طريق هذه الورقة البحثية بيان التداعيات المجتمعية للنزاعات المسلحة؟ ومعرفة أسباب تزايدها والنتائج المترتبة عنها؟

أهمية البحث وأهدافه

تكمن أهمية البحث في كونه يلقي الضوء على قضية راهنة، لم يتم تناولها على نطاق واسع، وتتطلب إنتاج وبناء معرفة سوسيولوجية تساعد على فهم واقع حالة النزاع المسلح وآلياته، ويهدف البحث إلى جملة من الأهداف أهمها التعرف إلى الآثار الاجتماعية للنزاعات المسلحة، والتعرف على مختلف التبعيات، وهنا نحاول عن طريق هذا البحث التعرف على التداعيات المجتمعية الناجمة عن النزاع المسلح، وحجم الأضرار والخسائر في الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، والوقوف على طبيعة النزاعات وتأثيرها على حياة الناس.

منهجية البحث وحدوده

تكمن المنهجية في الإجابة عن التساؤل الذي طرح في الإشكالية، ومن أجل الوصول إلى الأهداف التي يسعى إليها هذا البحث؛ ألا وهي معرفة التبعيات المجتمعية للنزاع المسلح بالوصف والتشخيص من المنظور السوسيولوجي، ومحاولة تجميع مادة متعلقة بالبحث؛ ألا وهي تجميع مخزون معرفي، جلّه كتبه بحّاث غير محليين، نهج هذا البحث الأسلوب الوصفي النظري التحليلي برؤية شمولية مستنداً على الواقع أسلوباً للوصول إلى أهداف البحث، وتغطي حدود البحث جميع النزاعات المسلحة أثناء الفترة 2011- 2020م.

المقاربة السوسيولوجية النظرية للنزاع المسلح

إن الأطر النظرية السوسيولوجية للنزاع والصراع قديمة قدم علم العمران البشري؛ فالعلامة "ابن خلدون" في القرن الرابع عشر تناول موضوع الحرب والصراع؛ حيث قام بدراسة مفهوم الحرب،

IJSR, VSRP Publishing, UK E-ISSN: 2755-3418
https://ijsr.vsrp.co.uk https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15

وقضايا الصراع والحروب وأهدافها، وتصنيف الحروب وأشكالها، وتحليل الصراعات والحروب وعوامل انهيار الدول، والعوامل المؤدية للنصر والسيطرة في الحروب (ابن خلدون 1984: 271) وتعد إسهامات ابن خلدون من الأعمال الفكرية السوسيولوجية المبكرة والسابقة للإسهامات الغربية المعاصرة في مجال الصراع والسلام، وللمقاربة السوسيولوجية مع الإسهامات العلمية في مجال النزاعات والصراع يمكن القول أن إسهام ابن خلدون من أولى الإسهامات في الفكر الاجتماعي بشكل عام، حيث عبر عنها بقوله: "أعلم' أن الحروب وأنواع المقاتلة لم تزل واقعة في الخليقة منذ براها الله وأصلها إرادة انتقام بعض البشر من بعض، ويتعصب لكل منها أهل عصبيته؛ فإذا تذامروا لذلك وتوافقت الطائفتان إحداهما تطلب الانتقام والأخرى تدافع كانت الحرب وهو أمر طبيعي في البشر لا تخلو عنه أمة ولا جيل وسبب هذا الانتقام في الأكثر أما غيره ومنافسة وأما عدوان وأما غضب لله ولدينه وأما غضب للملك وسعى في تمهيده فالأول أكثر ما يجرى بين القبائل المتجاورة والعشائر المتناظرة والثاني وهو العدوان أكثر ما يكون من الأمم الوحشية الساكنين بالقفر كالعرب والترك والتركمان والأكراد وأشباههم لأنهم جعلوا أرزاقهم في رماحهم ومعاشهم فيما بأيدي غيرهم ومن دافعهم عن متاعه آذنوه بالحرب ولا بغية لهم فيما وراء ذلك من رتبة ولا ملك وإنما همهم ونصب أعينهم غلب الناس على ما في أيديهم والثالث هو المسمى في الشريعة بالجهاد والرابع هو حروب الدول مع الخارجين عليها والمانعين لطاعتها فهذه أصناف من الحروب الصنفان الأولان منها حروب بغي وفتنة والصنفان الأخيران حروب جهاد وعدل" (ابن خلدون 1984: 270-271). تمثل العصبية في نظر ابن خلدون مصدراً رئيساً من مصادر النزاع بقوله: "أعلم أن كل حيٍ أو بطن من القبائل وإن كانوا عصابة واحدة لنسبهم العام ففيهم أيضاً عصبيات أخرى لأنساب خاصة هي أشد التحاماً من النسب العام لهم مثل عشير واحدٍ أو أهل بيت واحدٍ أو إخوة بني أب واحدٍ لا مثل بني العم الأقربين أو الأبعدين فهؤلاء أقعد بنسبهم المخصوص ويشاركون من سواهم من العصائب في النسب العام والنعرة تقع عن أهل نسبهم المخصوص ومن أهل النسب العام إلا أنها في النسب الخاص أشد لقرب اللحمة والرئاسة فيهم إنما تكون في نصاب واحدٍ منهم ولا تكون في الكل ولما كانت الرئاسة إنما تكون بالغلب وجب أن تكون عصبية ذلك النصاب أقوى من سائر العصائب ليقع الغلب بها وتتم الرياسة لأهلها فإذا وجب ذلك تعين أن الرئاسة عليهم لاتزال في ذلك النصاب المخصوص بأهل الغلب عليهم إذ لو خرجت عنهم وصارت في العصائب الأخرى النازلة عن عصابتهم في الغلب لما تمت لهم الرئاسة فلا تزال في ذلك النصاب متناقلةً من فرع منهم إلى فرعٍ ولا تنتقل إلا إلى الأقوى من فروعه لما قلناه سر الغلب لأن الاجتماع والعصبية بمثابة المزاج في للمتكون والمزاج في المتكون لا يصلح إذا تكافأت العناصر فلابد

IJSR, VSRP Publishing, UK
https://ijsr.vsrp.co.uk
E-ISSN: 2755-3418
https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15

من غلبة أحدها وإلا لم يتم التكوين فهذا هو سر اشتراط الغلب في العصبية ومنه تعين استمرار الرئاسة في النصاب المخصوص بها (ابن خلدون1984: 131-132).

ويرى ابن خلدون "أن العصبية تلعب دوراً حاسماً في الصراع، وأنها من أهم مقومات انتصار أحد اطراف الصراع، وامتلاك زمام السلطة والسيطرة على مقومات السلطة والقوة لا يتم إلا بالغلب المرتهن بالعصبية، ويفسر ذلك بقوله: "أن الرئاسة لا تكون إلا بالغلب والغلب إنما يكون بالعصبية فكما قدمناه فلا بد في الرئاسة على القوم أن تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم واحدةً واحدةً لأن كل عصبية منهم إذا أحست بغلب عصبية الرئيس لهم أقروا بالإذعان والأتباع والساقط في نسبهم بالجملة لا تكون له عصبية فيهم بالنسب إنما هو ملصق لزيق وغاية التعصب له بالولاء والحلف وذلك لا يوجب له غلباً عليهم البتة وإذا فرضنا أنه قد التحم بهم واختلط عهده الأول من الالتصاق ،ولبس جلدتهم ودعي بنسبهم ،فكيف له الرئاسة قبل هذا الالتحام أو لأحد من سلفه، الرئاسة على القوم إنما تكون متناقلة في منبت واحدٍ تعين له الغلب بالعصبية فالأولية التي كانت لهذا الملصق قد عرف فيها التصاقه من غير شك ومنعه ذلك الالتصاق من الرئاسة حينئذٍ فكيف تنوقلت عنه وهو على حال الإلصاق والرئاسة لابد وأن تكون موروثة عن مستحقها لما قلناه من التغلب بالعصبية وقد يتشوف كثير من الرؤساء على القبائل والعصائب إلى أنساب يلهجون بها إما لخصوصية فضيلة كانت في أهل ذلك النسب من شجاعة أو كرمٍ أو ذكر كيف اتفق فينزعون إلى ذلك النسب ويتورطون بالدعوى في شعوبه ولا يعلمون ما يوقعون فيه أنفسهم من القدح في رئاستهم والطعن في شرفهم وهذا كثير في الناس لهذا العهد فمن ذلك ما يدعيه زناته جملة أنهم من العرب" (ابن خلدون1984: 132).

لقد تغيرت مقومات العصبية القبلية التي استند إليها ابن خلدون في تفسير مسألة السيطرة والحكم وعلاقته بالعصبية القائمة على رابطة الدم والنسب، ففي مجتمعنا المعاصر تغيرت تلك المعطيات وبل شبه اختفت تماماً، ومازالت تأثيراتها قائمة ولها مكانتها في الصراع السياسي والنزاعات المسلحة الدائرة في البلد بعد ما تم إسقاط النظام السياسي، وأحلت محله تنظيمات اجتماعية مسلحة ذات نزاعات سياسية اجتماعية وقبلية في إطار توجهات إيديولوجية حزبية دينية وعلمانية ومناطقية، وهذه النزعات الإيديولوجية الفكرية والحزبية حلت إلى حدً كبير محل العصبيات القائمة على رابطة الدم والنسب (القبيلة والعشيرة) والتي تبين أنها ترسخت بصورة أكثر في ليبيا غربها وجنوبها وشرقها حيث لا زالت لرابطة الدم والنسب (العشيرة والقبيلة) دورها المؤثر في حركة الصراع الاجتماعي والسياسي من السيطرة على السلطة في المجتمع (المعداني 2022: 58) والصراع والنزاع خاصية اتسم بها المجتمع القبلي منذ عدة عقود من الزمن، وكانت دوافعه قبلية اجتماعية، وتقلصت سيطرة ونفوذ القبيلة في زمننا الراهن بفعل التحضر والتحديث الذى اجتاح مختلف أجزاء المجتمعات الإنسانية، ولازال

IJSR, VSRP Publishing, UK E-ISSN: 2755-3418
https://ijsr.vsrp.co.uk https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15

للتركيبة الاجتماعية والمناطقية دور في الاحتراب والنزاع؛ وخاصة في المجتمعات العربية، وتشكل العصبية نقطة أساسية مهمة في الفكر الخلدوني، وخاصة في المنظومة الاجتماعية وقيام الدول وانهياره، والحرب والنزاع عنف مقنن بالغايات والأهداف، ويؤدي إلى فوضوية الحياة.

إن مسألة استعراض إسهام ابن خلدون في علوم النزاعات والصراعات يعدّ من العمليات الضرورية من الناحية العلمية والحضارية لتحليل النزاعات والحروب في المجتمعات العربية والإسلامية وتشخيصها، حيث يعاني كثير من الدارسين من عدم وضوح الرؤية الخلدونية لضعف التكوين العلمي والمعرفي، وضعف المناهج المعتمدة والمتأثرة بالدوائر الفكرية الخارجية، فينبغي تحليل النزاعات الأهلية ضمن السياق المعرفي الشمولي، ويمكن للباحثين المعاصرين توظيف أفكار ومفاهيم ابن خلدون في تحليل الصراع الراهن في المنطقة العربية بشكل عام.

كما أن كتب الفقه الإسلامي تناولت الجهاد باعتباره الفرض السادس في الإسلام، والحث على القتال وضرورته لصد العدوان والدفاع، وبينت الضوابط الأساسية والإنسانية في الحروب، فعلم دراسات النزاع والصراع والسلام من العلوم الحديثة مفاهيمياً ونظرياً، وممارساته قديمة قدم المجتمع الإنساني، والجهود الغربية والأمريكية جعلته اختصاصاً علمياً ضمن سياق التطور العلمي المعاصر في مختلف مجالات العلوم الإنسانية والتطبيقية، وينبغي لنا تخصيص مساحة معرفية وعلمية في مؤسساتنا الأكاديمية لدراسات الصراع والنزاع لاستمراريته كواقعة حياتية على مختلف الأصعدة في المجتمع الليبي.

بدأت الدراسات السوسيولوجية المهتمة بمسألة النزاعات وتداعياتها بشكل زاخر منذ الحربين العالميتين الأولى والثانية، وما ترتب عنها من دمار وخراب وقتل لملايين من البشر، وظهور الإيديولوجيات النازية والفاشية، وما نجم عنها من نشر الثقافة العنصرية؛ حيث قادت هذه الأحداث إلى الاهتمام بدراسة الحروب والنزاعات والسلام، وتأسيس عصبة الأمم المتحدة عام 1920 التي انهارت لاحقاً، وبعدها تم تأسيس هيئة الأمم المتحدة لحل المنازعات سلمياً، وتحقيق السلم المجتمعي، وفي عام 1957 برزت دعوات لتأسيس حقل علمي يعنى بدراسات الصراع والنزاع على يد كينيث بولدينج (1910-1993) Kenneth Boulding، ومن دواعي الاهتمام لتأسيس حقل علمي يتمثل في الحدّ من التصدع في العلاقات بين الدول آنذاك، و للحد من ظهور حرب عالمية جديدة، وانبلجت الإسهامات الفكرية والمعرفية المتداخلة من حيث الروئ والمدارس في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية (الخزندار 2014: 21).

IJSR, VSRP Publishing, UK
https://ijsr.vsrp.co.uk
E-ISSN: 2755-3418
https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15

يعد نموذج إدوارد ازار في النزاعات الاجتماعية من النماذج النظرية المناسبة لتحليل النزاعات المسلحة في ليبيا، ويحدد إدوارد أربعة متغيرات أساسية لعملية النزاع: المحتوى الثقافي القبلي للمجتمع، والاحتياجات الإنسانية، ودور الدولة وشكل نظام الحكم، والارتباطات الدولية (شبين 2020: 358-360). وقد لاقت الإسهامات السيولوجية اهتماماً من قبل المهتمين بدراسة النزاعات والصراعات المجتمعية ومن هؤلاء:

بيترم إلكسندروفيتش سوروكين Pitirim Aleksandrovich Sorokin أول أستاذ علم الاجتماع في روسيا وبعد خلافه مع لينين غادر إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1923 وأسس قسم علم الاجتماع في جامعة هارفارد عام 1930، وفي الثلاثينيات ألف مجلدات: الديناميكيات الاجتماعية والثقافية، ومجلداً عن الحرب، وله نظريته حول دورات الحرب. ولويس فراي ريتشاردسون Lewis Fry Richardsonالعالم الإنجليزي (1881- 1953) وله مجموعة من الأبحاث في مجال الصراع والحروب، ومن أبرز دراساته علم النفس الرياضي والحرب، ويعنى المؤلف باستخدامات الرياضيات في دراسة الحروب، وعمل ريتشاردسون باحثاً متفرغاً في مجال دراسات السلام ومن مؤلفاته (الأسلحة وانعدام الأمن) ومؤلف لكتاب (الإحصاء للصراعات القاتلة)، فهو من المهتمين الأوائل في مجال دراسات الحروب ونتائجها. والعالم كوينسي رايت Quincy Wright الأستاذ في جامعة شيكاغو منذ عام 1923 وهو من أوائل الباحثين في مجال الصراع والسلام، ومن أشهر دراساته (دراسة في الحرب A Study of War) ضمن فريق بحثي استمر 16 سنة، ونشرت دراسته عام 1942، في كتاب يعد من أشهر الكتب في مجال دراسات الحرب، وله مؤلف آخر عنوانه (طبيعة الصراع)، ويعدّ كوينسي رايت من مؤسسي المدرسة الكمية في مجال دراسات الصراع. ولم تنل النزاعات والصراعات مجالاً للدراسة والبحث إلا في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر، ولها أسسها ونظرياتها ومفاهيمها ومناهجها، ويعد كينيث بولدينغ 1910 -1993 حيث أسس أول مجلة دورية علمية متخصصة في العالم، وهي مجلة فض النزاعات عام 1957 في أمريكا، ويغلب عليها المنهج الكمي ومن أبرز العلماء في هذه الحقبة الزمنية كينث بولدينج، وقد أسس مركزاً بحثياً متخصصاً لفض النزاعات في جامعة ميتشغان عام 1959(الخزندار 2014: 22-23).

يتناول كتاب كوينسي رايت طبيعة الحرب ومفاهيمها وأنواعها وأسبابها وكيفية معالجتها، ومناهج إدارة حل الصراع. ويعد يوهان غالتونغ 1930 Johan Galtung من المؤسسين لعلم دراسات السلام والصراعات باعتباره علماً ديناميكياً، وقدم أطر نظرية لتحليل وتفسير الصراع آنذاك، وإسهاماته شكلت مدرسة في مجال الصراع والسلام، وقدم أنموذجاً على شكل مثلث الصراع (العنف والسلام) على اعتبار أن الصراع عملية ديناميكية تفاعلية، تقوم على ثلاثة عناصر هي الاتجاهات والتناقضات البنيوية

IJSR, VSRP Publishing, UK E-ISSN: 2755-3418
https://ijsr.vsrp.co.uk https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15

وتناقضات السلوك، وأن عملية تسوية الصراعات تتطلب إحداث تغيرات إيجابية، ومساهمته جعلت للصراع حقلاً علمياً، أما جون بورتون John Burton 1932 فقد أسهم في بناء نظريات ومناهج جديدة وطرق لدراسة الصراع ومعالجته، والمشاركة في بناء منهج، وطريقة لحل المشكلات، وتأسيس مركز لتسوية الصراعات في جامعة لندن، وفي الواقع تعددت الجمعيات والمؤسسات البحثية والمراكز الخاصة لفض النزاعات وقضايا نزع السلاح، وتعددت الاهتمامات والتخصصات؛ مما أدى إلى ميلاد مؤسسات دولية تعنى بالحروب والنزاعات كمنظمة الأمم المتحدة عام 1945، والمتخصصون في مجال النزاعات والصراعات خلفياتهم الفكرية والعلمية متنوعة كعلم الاجتماع والقانون والعلوم السياسية، فدراسة الصراع تتطلب حقولاً معرفية عديدة أهمها علم الاجتماع والإنثروبولوجيا والعلوم السياسية والقانونية (الخزندار2014:43).

نالت قضية النزاعات والصراعات الداخلية حيزاً من الاهتمام على المستويين الدولي والعالمي، حيث أبرمت عدة اتفاقيات تخص الصراعات الداخلية كاتفاقية الطائف، واتفاقيات جنوب أفريقيا، وأنغولا، ودول أمريكيا الوسطى، وليبريا، والكونغو، والسودان، وأثيوبيا، وأرتيريا، فالنزاعات الداخلية ظاهرة دولية حظيت بتسويات وحلول تفاوضية، حيث عقدت أكثر من 180 اتفاقية سلام تم التوصل إليها منذ العام 1989، وأسفر عنها حلول للصراعات والخلافات على مختلف المستويات (الخزندار 2014: 6-7) فالصراعات الأهلية نالت مساحة من اهتمام المؤسسات الدولية والأكاديمية، وأصبحت علماً له مفاهيمه ونظرياته وأسسه العلمية والمنهجية، وقد برزت المراكز البحثية المتخصصة لذلك، والحالة الليبية كالصراعات والنزاعات الداخلية، لم تنل اهتماماً في جامعاتنا ومراكزنا البحثية; مما أدى إلى استمرار الأزمة، وتناولها من قبل غير المتخصصين، وتبنيهم برامج للتصالح الوطني تفتقر إلى الأسس العلمية، ولم يفلح المسؤولون في تعيين مجلس علمي اجتماعي لخوض مشروع التصالح الوطني لفض النزاعات، وإنهاء الصراعات الداخلية وتحقيق السلم المجتمعي.

والنزاع ما هو إلا إحدى السمات السائدة في المجتمع القبلي، وستبقى ظاهرة مستمرة ومستدامة، ولا يوجد مجتمع خالٍ من أي أشكال النزاع، وتتطور النزاعات إلى صراعات من المستوى الفردي إلى المستوى المجتمعي ثم إلى مستوى الدولة، وفي بداياته يتخذ مظهر الحقد والكراهية، ثم يتطور إلى الادعاءات الكيدية الكلامية وغير المعلنة، ويترتب عنها التميز في العمل والتعليم وغيرها، وللنزاع بيئاته، ففي بيئات يظهر النزاع وينمو وينتشر كظاهرة سلبية في المجتمع القبلي، ومجتمع العمل والتعليم وهكذا، وفي بعض الأحيان يكون النزاع ظاهرة إيجابية، ومطلباً أساسياً للتغيير، وله دور وظيفي في خلق البيئة الملائمة والخالية من التوترات والصراعات، للنزاع والصراع ضرورة مجتمعية، وقد يكون النزاع

المسلح ضرورة لاسترجاع الحقوق المغتصبة والاستقلال، ولكن لابد أن يراعي حقوق الإنسان المقدسة والمشروعة.

يعد النزاع الليبي المسلح من أخطر القضايا الاجتماعية الراهنة، ونتج عنه عدة مشاكل اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية ...إلخ، وقد تنوعت آثاره الحياتية على مختلف المستويات؛ مما يتطلب بناء منظومة تأهيلية رعائية مؤسسية وطنية تؤسس لحماية الأسر والأفراد، وتكبح التداعيات والانتهاكات لحقوق وكرامة الإنسان، وللحد والتخفيف من المعاناة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، فإن تبني برامج وسياسات اجتماعية من أجل الاستقرار و تحقيق الاطمئنان، ووضع حلول مستدامة تعالج أوضاع النزاع المسلح وضحاياه كالنازحين والمهجرين تعد من المطالب الوطنية الإنسانية التي ينبغي التعجيل بها.. إلخ.

جل المشكلات التي يعانيها المجتمع ذات أبعاد مختلفة وناجمة بالدرجة الأولى عن النزاعات والصراعات والخلافات، وترتب عنها امتدادات طالت مختلف أنساق البناء الاجتماعي، وأصبح المجتمع متأزماً يهدده تفكك النسيج الاجتماعي في ظل غياب السلم المجتمعي، فالحد من امتداد التأثيرات السلبية يستوجب خططاً وسياسات حكيمة وناجحة لمعالجة تداعيات النزاعات والخلافات، وإيجاد الحلول السديدة عبر سبل وسياسات تسهم في تجاوز مخاطر هذه الأزمة المجتمعية، والدفع باتجاه تحقيق الاستقرار المجتمعي، الداعم لمنهج حقوق الإنسان، والمستجيب لغايات التنمية المستدامة.

والمجتمع الليبي يمر بحالات من الاضطراب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي منذ ما يزيد عن عقد من الزمن، ويصف (التير) بدايات المرحلة بقوله: انقسم الليبيون إلى فريقين: الأول مع الحراك الشعبي، والثاني مع النظام، استعان الفريقان المتحاربان بأحدث أنواع الأسلحة الحربية (التير 2022: 4) النزاعات والصراعات الداخلية خلفت آثارها السلبية على المواطن والوطن، والأسرة ووظائف المؤسسات، وحدت من فعاليتها على البناء الاجتماعي ومكوناته وعلاقاته، وكونت الجماعات تشكيلات مسلحة تنتمي إلى قبائل ومناطق متنوعة، وانتشرت ظاهرة الافتخار القبلي بغض النظر عن حجم القبيلة، وتزايدت التضحيات البشرية لإثبات فرسنة وشجاعة كل قبيلة، ووصل بهم الحال إلى التناوب القبلي والمناطقي في جبهات القتال، ويرى بعض الإنثروبولوجيين أن الانتماء القبلي والتضحية في سبيل القبيلة خرافة، ويذهب (التير) بقوله: يحرص الفرد على تأكيد تضامنه القبلي، نتيجة تجدر البعد الديني ويقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً" صدق رسول الله؛ مشيراً إلى أن هذا الحديث يعكس طبيعة التضامن والتماسك الاجتماعي بين أفراد القبيلة الواحدة، وأن الفرد يعتز بهويته الاجتماعية .. ويؤكد (التير) على الدور الاجتماعي والسياسي للقبيلة في المجتمع الحديث (التير 2020:

IJSR, VSRP Publishing, UK E-ISSN: 2755-3418
https://ijsr.vsrp.co.uk https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15

12). وللوقوف على هذا الرأي يمكن القول بأن للقبيلة دوراً محدوداً، ولم يعد الاعتزاز بالانتماء القبلي سمة إيجابية مميزة عند أغلب أفراد المجتمع في زمننا الراهن، وقد حل الانتماء الجهوي والمناطقي محل الانتماء القبلي منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم، وبرزت في ما يطلق عليه مهرجانات التحدي، وخطابات القذافي الشهيرة في كل مناطق ليبيا آنذاك.

بعد التدخل العسكري الغربي (الناتو) في الشأن الليبي أصبح خيار الصراع المسلح ضرورة مصيرية، وترجم في مختلف خطابات القذافي وكلماته المسجلة مؤكداً على أن النصر سيكون حليفه، مراهناً على الدور الذي ستؤديه القبائل لدحر الثوار، والضغط الذي يمكن أن تمارسه الدول التي تعارض الحملة العسكرية على ليبيا، والدول التي لم تصوت في مجلس الأمن على القرار رقم 1973 لعام 2011، وأيضاً الانشقاقات التي يمكن أن تحصل بين الدول المتحالفة، خصوصاً إذا طال أمد الصراع المسلح (التير ،2020: 349). ويصف (الحوات) الصراع في ليبيا قائلاً: بأن الصراع ما هو إلا صراع مسلح بمعنى الكلمة، ويتخذ عدة مظاهر وأساليب، وأنه مخطط له من الخارج، ويطلق عليه ما يعرف (حرب بالوكالة)، فالليبيون يحاربون بعضهم بعضاً من أجل مصالح وأهداف إقليمية ودولية، مشيراً إلى أن الصراع العسكري يعتمد على الميليشيات التي هي في الأصل ليست جزءاً من القوات المسلحة الليبية النظامية، وتحصلت على الشرعية العسكرية من أطراف في منظومة الدولة... محذراً من الخطر المحتمل ألا وهو احتلال أجزاء من ليبيا من قبل الجماعات العسكرية الأجنبية (الحوات، 2019: 33-35). وأن ظاهرة التشكيلات المسلحة على مستوى المناطق برزت في بداية عام 2012، وأغلب قادتها مدنيون، وقد نالت تمويلا ودعماً خارجياً آنذاك، والتدخل الخارجي غير المباشر في شؤون الدولة كان له الأثر الكبير في تغذية النزاع المسلح ورغبة الأطراف المتناحرة في فرض رؤيتها السياسية بقوة السلاح، والقوى الخارجية سوف تلعب دوراً مؤثراً في تشكيل مستقبل ليبيا (المريض، 78،2017-79).

ومن بين أشد أنواع الأزمات الانتقال القسري للسكان، وهي تعد نتاجاً مباشراً للنزاع المسلح وما يعرف بمصيبة وأزمة التهجير والاختفاء القسري، وتداعياتهما حولتها إلى أزمة مجتمعية مستمرة، وممتدة منذ أحداث فبراير 2011، حيث أصبحت الأزمة بنيوية وآثارها اجتماعية واقتصادية في أنحاء التراب الليبي كافة، مما يتطلب إطاراً لحلول مستدامة من قبل الدولة والمؤسسات الفاعلة عبر خطط وبرامج لتوفير الحاجات الأساسية، وتحقيق سياسات وطنية، ويتطلب الاهتمام بإعادة التأهيل، وضمان النجاح في جهود التصالح والإعمار والاستقرار وتنفيذ سياسات العودة الآمنة للنازحين والمهجرين، وتقديم المساعدات المختلفة. وعلى الرغم من النداءات والجهود الوطنية المحدودة، والمبذولة لتحقيق هذا الهدف إلا أن استفحال الأزمة وآثارها المتنوعة؛ جعلت من هذه الفئات الإنسانية المتضررة "تحدياً استراتيجيا" أمام المؤسسات المحلية؛ ولذا تتطلب جهوداً استثنائية وطنية وسياسات اجتماعية

IJSR, VSRP Publishing, UK E-ISSN: 2755-3418
https://ijsr.vsrp.co.uk https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15

للتخفيف من وطأة التداعيات ومن أجل تحقيق الاستقرار الإنساني وضمان الحقوق وفقاً لأحكام القوانين الإنسانية فضلاً عن بذل المساعي من أجل عودة المختفين قسرياً، ومعرفة مصيرهم، وعودة النازحين والمهجرين إلى مناطق سكناهم ضمن إطار قانوني ذي طابع إنساني يكفل ضمان تأمينهم والتعرف عليهم وتأمينهم، ومن هنا جاء بيان دواعي الكتابة السوسيولوجية عن النزاع المسلح وتداعياته بالتحليل والمناقشة لحلحلة مسألة الصراعات والنزاعات ووضع حلول للمشكلات الاجتماعية بالتشخيص والمتابعة، والإصرار على ضرورة الإسراع في معالجة التداعيات للفئات المجتمعية التي أخذت بالازدياد عدداً، وبالنتائج أثراً لفقدان الخطة الوطنية لتحقيق الاستقرار والتنمية والتصالح، وتنفيذ مطالب مختلف الفئات المجتمعية وخاصة المتضررين منهم.

الإطار المفاهيمي للنزاع المسلح وواقعه ومراحله

للنزاع المسلح شكلان لا ثالث لهما: النزاع الأهلي والنزاع غير الأهلي، والنزاع المسلح ما هو إلا حالة من التصادم بين الأطراف في الأهداف والمصالح، أو هو مواجهات مسلحة منظمة تحدث بين دولتين أو أكثر، أو بين دولة وكيان مسلح لا يشكل دولة، أو بين جماعة منشقة والدولة، والانشقاق عن الدولة لأسباب إيديولوجية أو عرقية، وفي العادة يحدث النزاع نتيجة الخلاف والتضارب في الآراء والأفكار أو المصالح والمنافع سواء اقتصادية أو سياسية، والتي تنتهي بمواجهات عنيفة بين الأطراف المتنازعة. بينما النزاع المسلح الدولي ما هو إلا صراع بين دولتين أو أكثر، والغرض منه الدفاع عن المصالح الوطنية للدول المتحاربة (بكراوي وآخرون 2018: 104). بينما الصراع المسلح يتسم بالعنف واستخدام القوة المسلحة، وعدد القتلى فيه محدود أقل من 1000 قتيل، وإذا تجاوز هذا الرقم فيطلق عليه البعض الحرب، ومسببات الحرب وأنماطها متعددة (الخزندار 2014: 70 – 71).

- الحرب The War

هي نزاع مسلح ينشأ بين طائفتين أو أكثر، ويقوم على استخدام القوة المسلحة باستخدام مجموعات مسلحة منظمة تسمى كتائب أو فرق مسلحة تتناحر فيما بينها تتبع هذا الطرف أو ذاك، وتستخدم القوة وكل الوسائل لإلحاق الضرر والأذى بالطرف الآخر (كناعنة 1992:205) والحرب هي صدام بين قوتين منظمة عسكرياً لإنهاء قوة الآخر وهدمه وإلحاق الضرر به (Giddens، 1047:2009).

- النزاع The Conflict

هو أي عمل بطريقة غير مشروعة تمكن الشخص بالاستحواذ على ممتلكات الآخرين، فيؤدي إلى نزاع وصراع، فالإنسان أناني بطبعه فهو يسعى للحصول على الأفضل؛ حتى ولو كان ذلك بطريقة غير مشروعة تمكنه من الاستحواذ على ممتلكات غيره، وهذا هو أصل النزاع وأسباب النزاعات التي يشهدها المجتمع

IJSR, VSRP Publishing, UK E-ISSN: 2755-3418
https://ijsr.vsrp.co.uk https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15

الدولي، والتي تقود إلى تضارب المصالح وزيادة المنافسة على المستوى المتعارف عليه؛ لذلك فقد تعددت النزاعات تبعاً لتعدد مسببات الظاهرة، فنجد دوافع كل نزاع تختلف عن الآخر، لذلك فكل نزاع له دوافعه وخصائصه ومميزاته (بابه 2007:36). والنزاع يفيد الاختلاف وعدم الاتفاق، وعندما يتطور يصبح صراعاً، ويؤكد أغلب الكتاب غير المحليين بأن ليبيا تعيش حالة عدم استقرار، وتفتقد في الوقت الراهن مقومات الدولة، وهي ليست دولة بالمعنى الدقيق، وكذلك هي ليست دولة فاشلة، وأن الدولة دفنت بكل مقوماتها، ومستلزماتها وفقدتها حالياً نتيجة لدور الحلف الأطلسي بعامة، وأمريكا وفرنسا وبريطانيا بخاصة، وبطلب من الجامعة العربية أصدر مجلس الأمن قراراً ترتب عنه القيام بعمل عسكري أدى إلى تدمير الدولة وبنيتها التحتية وبعض المؤسسات القائمة فيها على ندرتها. وبعد تدمير البلد أصبحت قاعدة لحشد وتوزيع الإرهابيين وتسليحهم خدمة للحرب في سوريا والعراق ومصر.. ويؤكد الكاتب أنه لا استقرار متوقع قريباً أو بعيداً ولا في شهور ولا في سنوات (حطيط 2017: 121).

تعد ظاهرة النزاع المسلح في المجتمع الليبي من القضايا المعاصرة و تداعياتها لا استقرار إداري ولا اجتماعي ولا اقتصادي، ويقول (التير) في هذا الصدد: أربع حكومات تعاقبت على حكم البلاد أثناء الفترة من 2011-2020 والقوة الحقيقية بقيت في أيدي قادة المليشيات، الذين استمروا في التنافس على المكاسب السياسية والاقتصادية، وتعيين أغلب مديري الإدارات والمؤسسات على أساس المحسوبية والمحاصصة، وسيطرت التشكيلات المسلحة على الدوائر المهمة كافة كجهات تحريك الأموال في الداخل والخارج بسهولة، وهدفهم خدمة أقاربهم وأصدقائهم، وأثناء هذه الفترة شهدت البلد كثيراً من الصدامات المسلحة بين التشكيلات المتصارعة، واستخدمت في تلك الصدامات مختلف أنواع الأسلحة العسكرية (التير 2020: 5). وفي الواقع فإن الحكومات المتعاقبة هي خمس حكومات تحت نفوذ قادة التشكيلات المسلحة، وقد حدثت صراعات ومشاكل نجم عنها تداعيات طالت مختلف الفئات الاجتماعية، فالآثار التي ستتركها هذه المشاكل على الطفل غير التي تتركها على المرأة وغير التي تتركها على الرجل، حيث عانت النساء من واقعة النزاعات المسلحة كالنزوح ومردوداته عليها تمثل في انعدام الرعاية الصحية، والاعتقال، وأثناء الأزمة المجتمعية التي تعيشها بعض المدن العربية؛ ظهور ما يعرف باسم جهاد النكاح، وأخباره تتأرجح بين الحقيقة والخيال، وقد ظهرت حالات تروي قصصاً مرعبة إبان الحروب في عدد من البلدان العربية، وما تعرضت له النساء، وأغلبهن أجنبيات من عمليات عنف وزواج قسري، وصدور الفتاوى التي تبيح هذا النوع من الزواج والمحدود بساعات وأيام لكي يفسح المجال لآخرين بالزواج، والفتاوى الصادرة تعده جهاداً في سبيل الله، والإنترنت حافل بالشواهد الإخبارية من قبل نساء أجنبيات في صفوف تنظيم داعش، والمرأة كانت ضحية للفتاوى الأجنبية في ذاك الوقت (بكراوي وآخرون 2018: 103). ونجم عن ظاهرة العنف ضد المرأة كضحية للحروب واقعة

E-ISSN: 2755-3418 https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15

حديثة في مختلف البلدان العربية ألا وهي قضية الزواج المبكر والمدبر من قبل الأهل لعدم الشعور بالأمان؛ وخاصة في الوسط الريفي، والشبه الحضري في المجتمع الليبي، وفي الحقيقة أن النزاع والصراع في ليبيا أدى إلى تفتت النسيج الاجتماعي في ريفه وحضره، والمجتمع الحضري أكثر تأثراً بالنزاعات والحروب، ولا خدمات تقدم للناس الحضريين، إذ ترتفع أسعار السلع المختلفة أثناء فترات النزاع بشكل كبير، وتتعثر مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ويطرأ نزوح إجباري، وقد يكون داخلياً أو خارجياً كالانتقال إلى بلد مجاور مثلا. والاهتمام بمن انتقل قسرياً ينبغي أن يكون من بين أولويات المجلس الرئاسي ووزارتي الحكم المحلي والشؤون الاجتماعية، والمجالس البلدية في المناطق التي استقبلت المنتقلين قسرياً، وهو اهتمام سيوجه معظمه إلى توفير بعض متطلبات الحياة الرئيسة مثل: أماكن الإقامة والأكل والشرب، وتوفير بعض الاحتياجات الضرورية الأخرى. لكن هذا لا يعفي الحكومة ولا المجتمع بأسره من الالتفات إلى عناصر أخرى تدخل في نطاق الحاجات الإنسانية، ومن هنا يأتي دور المخططين الاجتماعيين للقيام باقتراح الخطط والسياسات التي تهدف إلى معالجة المشكلات المترتبة عن النزاعات: كالانتقال السكاني والاختفاء القسري... إلخ من الآثار السلبية والإيجابية، وتحديد أهم الحاجات التي يفتقدونها سواء كانت مادية أو معنوية.

ولظاهرة النزوح الداخلي والخارجي تاريخ طويل في المجتمع الليبي وممتد منذ عهود؛ طلباً لتأمين الحياة، وسعياً لكسب الرزق والحصول على حياة أفضل، ومع بداية القحط وسنوات الجفاف أكل أغلب الليبيين الجراد والأعشاب؛ كالحميضة ونبات القازول والعسلوز، وصيد القنفد ولم يكن أمام السكان إلا الانتقال القسري والنزوح صوب بعض مناطق الساحل الليبي لغرض الاستيطان، وقد أدى إلى اختلاط الناس واندماجهم في ثقافة اجتماعية موحدة، وأثناء العهد العثماني الثاني والعهد الإيطالي حدث نزوح من مناطق الداخل إلى مناطق الساحل على إثر الكساد الاقتصادي؛ فاضطر كثير من الناس حينذاك إلى النزوح باتجاه المناطق العامرة؛ بل إلى خارج البلاد باتجاه مصر وتونس، وهناك أسرً عاشت متنقلة مدفوعة بأسباب بيئية. ولكل أزمة مجتمعية مراحل تمر بها، ولو تتبعنا قضية النزاع المسلح والصراع في ليبيا لوجدناه يمر بمراحل متباينة وهي كالآتي:

- المرحلة الأولى: بدأت مرحلة ميلاد قضية النزاع المسلح عام 2011 وأدت إلى وفاة 21,490 ألف نسمة من 2011- 2012 و19,700 ألف نسمة والنزوح قدر بـ 435,000 ألف نازح

(Daw et al.,2015:1)وقد برز النزاع المسلح والخلاف كظاهرة سواء داخلياً أو خارجياً، وكان سبباً لنزوح الناس في بداية النزاعات، وقد نهج الأساليب المخيفة كالذبح والقتل بأساليب تقليدية؛ حيث قامت به بعض المجموعات المسلحة، وخاصة في المنطقة الشرقية. فتصرفات بعض الجماعات غير المنضبطة أدى إلى حراك سكاني غير مقنن وخاصة أثناء حرب الناتو.

IJSR, VSRP Publishing, UK E-ISSN: 2755-3418
https://ijsr.vsrp.co.uk https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15

- المرحلة الثانية: انتشرت ظاهرة التشكيلات المسلحة، ونالت دعماً من المجلس الانتقالي والحكومات المتعاقبة للمجلس الوطني وما يعرف بحكومة الكيب، وقد شهدت تزايداً لعودة ما يقارب من 1000 ألف لاجئ غادروا ليبيا في عهد النظام السابق إلى مناطقهم الأصلية مطالبين بممتلكاتهم المنزوعة ومرتباتهم، وهذا أدى أيضاً إلى خروج الموجودين فيها وانتقالهم إجبارياً إلى مناطق أخرى، ومنهم إلى خارج البلد، وتعرضت بعض الزوايا والأضرحة إلى التفجير من قبل بعض الجماعات الدينية والعسكرية، عرفت بمرحلة القضاء على أماكن الشرك.
- المرحلة الثالثة: تبدأ هذه المرحلة مع تزايد العنف الذي اجتاح البلاد وتحديداً منذ منتصف عام 2014، وتهميش دور الزعامات المحلية ودور الزوايا، وانتشرت السرقة والسطو على المال العام، وقد امتدت أعمال العنف وانتشرت في أغلب مناطق البلاد، وكانت سبباً في نزوح الآلاف من الليبين وما تبعه من أزمات اجتماعية واقتصادية وأمنية، وكان عدد الصدامات 1367 أثناء عام 2014.
- المرحلة الرابعة: وهي المرحلة الأشد قلقاً في تاريخ ليبيا المعاصر، والتي ابتدأت عام 2016م؛ وشهدت أكبر موجة من الأزمات كأزمة السيولة والفقر؛ مما دفع الآلاف من الناس إلى الهجرة نحو أوروبا عبر وسائل مختلفة، وتفاقمت الأزمة وتداعياتها، بحيث يجعلنا أن نصف هذه المرحلة بأنها "مرحلة الصراع من أجل الوجود".
- المرحلة الخامسة: وهي مرحلة الحرب للسيطرة على طرابلس، واستمرت حتى منتصف سنة 2020م، وأدت إلى خسائر بشرية ومادية غير متوقعة، والتدخل الخارجي حد من استمرار الاقتتال، ونجم عنها نزوح إجباري إلى مناطق الشرق الليبي.
- المرحلة السادسة: محاولات إدماج التشكيلات المسلحة تحت مظلة بناء الدولة وتحقيق الاستقرار النسبي في البلد بشكل عام، وشهدت تصادمات بين الجماعات المسلحة؛ ولكنها تتسم بالمحدودية.

ويرى أحد المهتمين بالشأن الليبي بأن التدخل الخارجي غير المباشر كان له الأثر الكبير في تغذية النزاع المسلح، ورغبة الأطراف المتصارعة في فرض رؤيتها السياسية بقوة السلاح (المريض 2017:78-79)، والحالة الليبية إلى حد كبير تتماثل مع ما حدث في العراق، واليمن، وسوريا، وفي بعض النواحي غير متماثلة مع دول الربيع العربي، لأن زعامات الثورة الليبية لعبت دوراً مهماً في ثورة 17 فبراير 2011م.

تداعيات النزاع المسلح على النسيج الاجتماعي

يمر المجتمع الليبي بمرحلة استثنائية منذ ما يقارب من عقد من الزمن؛ ناتجة عن الخلافات والنزاعات المسلحة، وأدت إلى عدم استقرار مجتمعي، وترتب عنها حروب وصراعات مستمرة، وقادت إلى مالا يحمد عقباه، وفي مقدمة هذه المخاطر الصراع الاجتماعي والنزاع المستمر لغياب الخارطة السياسية

IJSR, VSRP Publishing, UK E-ISSN: 2755-3418
https://ijsr.vsrp.co.uk https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15

المتفق عليها، وقد توسع نطاق الصراعات الاجتماعية والمناطقية والسياسية إلى ما لانهاية، وهذه الوضعية لا ترضي أي مواطن ليبي حريص على وطنه، ولا يمكن لأي إنسان وطني يقبل بتقاتل الليبيين بعضهم مع بعض، وهم أبناء وطن واحد تربطهم صلات الدم والدين الواحد والتاريخ والمصير المشترك.

إن الحالة الليبية بكل أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية نالت اهتمام عدد من المؤسسات الوطنية، ولم تنل للأسف التمويل والدعم المادي والمعنوي، ويأتي في مقدمتها مشكلة النزوح، وعلى الرغم من ذلك؛ فقد استطاعت قلة من المؤسسات تناول عدد من الملفات الساخنة أهمها: حصر النازحين داخل البلاد، وتوثيق الأضرار، وإن القيادات التي أدارت البلاد بعد أحداث فبراير لم تفلح في بناء برنامج تنموي شامل لتغيير الواقع الحياتي والمحافظة على لحمته الوطنية، ولم تكن رؤيتها مبنية على رؤية واقعية موضوعية; ناهيك عن الخلافات فيما بينها; حيث قادت البلاد إلى الدخول في طريق مسدود؛ مما استدعى التدخل الدولي متمثلاً في مجهودات الأمم المتحدة وميلاد حكومة الوفاق الوطني، والتي كانت محل خلاف بين عدة أطراف، ولحقتها حكومة الوحدة الوطنية. فالنزاعات المسلحة لم تتوقف وتختلف من مكان إلى آخر، وأحيانا تظهر ثم تختفي في الحال، وللصراعات والنزاعات المسلحة عدة تبعيات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، ويمكن حصرها في النقاط الآتية:

- انخراط أغلب الناس في النزاعات المسلحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ ينتقل الأفراد والجماعات المنخرطة في النزاع من حياة الأمان والاستقرار إلى حياة الخوف والرعب والبطالة والفقر، حيث تنعدم إنتاجية الأفراد في مختلف المؤسسات العامة والخاصة، وتنتشر المظاهر العسكرية، خاصة في الملبس والمظهر، وكذلك بعض التصرفات المخلة بالنظام العام، وتنتشر الإشاعات وأخبار الاعتداء والخطف؛ وهذا يؤدي إلى فقدان الطابع المدني للمجتمع في التفاعلات والعلاقات الإنسانية.
- تشظي المجتمع إلى أطراف أو مناطق في حالة نزاع وعداء لبعضها البعض، وتبرز عدة أساليب في التعامل لم تكن معروفة من قبل، كالسؤال عن الهوية والاعتداء على بعض المارة في الطرقات، وحجزهم أحياناً لغياب سلطة الدولة والقانون، فالناس أصبحت تعيش في رعب وخوف، مما أدى إلى ظهور ظاهرة تأجير جماعات للحماية في التنقلات من مكان الى آخر وإبرام اتفاقيات اجتماعية.. إلخ.
- انتشار ظاهرة عدم الأمان والاطمئنان والخوف؛ مما أجبر بعض الناس على النزوح الداخلي والخارجي، بعيداً عن ساحات القتال وأماكنه.
- أدت النزاعات إلى تصنيف الليبيين لبعضهم بعض بمسميات مختلفة امتدت إلى العائلات والقبائل والمناطق والمدن، وهذا مؤشر على تفكك المجتمع وفقدانه للروابط الاجتماعية والقرابية.
- انتشار مظاهر التسلح عند مختلف الفئات العمرية واستخداماته من حين إلى آخر؛ مما أدى إلى الشعور بالعيش في حالة الحرب.

IJSR, VSRP Publishing, UK E-ISSN: 2755-3418
https://ijsr.vsrp.co.uk https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15

- هجرة ونزوح كثير من الناس سواء في الداخل أو في الخارج؛ خوفا من النزاع المسلح أدى إلى شعور الناس بأن حياتهم غير آمنة، والدولة عاجزة عن حماية مواطنيها.
- مغادرة كثير من المؤسسات والسفارات والشركات الأجنبية لفقدان الأمن، ويعني ذلك اعتراف دول العالم بليبيا كدولة قاصرة لم تكن قادرة على بسط الأمن وحماية المقيمين على أراضيها.
- قفل المؤسسات الإدارية والاجتماعية وخاصة الرسمية منها لتدهور الوضع الأمني، وغياب شروط أداء العمل ومتطلباته.
- وجود قوى عاملة معطلة؛ وخاصة العاملة في المجال الصناعي والإنتاجي العام كمصنع الجرارات والشاحنات ومصانع اللدائن والإسفنج والإلكترونات والإطارات والأجهزة النظامية؛ حيث أصبح أغلبها مقرات للتشكيلات المسلحة.
- الاعتداء على بعض المؤسسات الإدارية العامة، وانهيارها وسرقة محتوياتها، ووصل الأمر إلى الاعتداء على العاملين وإهانتهم.
- ارتفاع مستوى المعيشة نتيجة رفع دعم السلع التموينية، والصراعات، والنزاع المسلح، وتضرر ذوي الدخل المحدود، وأصحاب الأسر الكبيرة، والفئات الاجتماعية الخاصة، وأصبح ما يقارب 10% من سكان المجتمع الليبي مصنفين بحسب الإحصائيات السكانية بأنهم يعيشون تحت خط الفقر وفق معايير الأمم المتحدة، ووفق هذا المعيار، فإن ما يقارب من مليون إلا ربع 750 ألف مواطن ليبي يعيش تحت خط الفقر، فهؤلاء تضرروا في ظل الظروف الحياتية الراهنة.
- تدني مستوى المعيشة بشكل عام لضعف القدرة الشرائية، وتراجع إنتاجية القطاع الخاص، وبرزت ظاهرة نقص السيولة النقدية لدى المصارف، وخاصة الواقعة خارج مدينة طرابلس نتيجة الاعتداء المسلح عليها؛ مما أدى إلى حالة فزع وخوف واحتكار للسلع، وارتفاع أسعارها، بالإضافة إلى انقطاع الكهرباء والمياه وتراكم القمامة في الفضاءات الحضرية العامة.
- تزايد المظاهر الإجرامية كالسرقة والسطو تحت تهديد السلاح; وخاصة في الطرق الرابطة بين القرى والمدن المختلفة; مما أثر على انتعاش الاقتصاد، وترتب عنه عدم عودة الشركات الأجنبية لاستكمال المشاريع المتوقفة منذ 2011م، وقد فقد كثير من الليبين وظائفهم وتوقفت دخولهم وساءت معيشتهم.
- انتشار مظاهر العنف والثقافة الاحتجاجية والعدوانية بين أبناء المجتمع; مما زاد من حدة الصراعات والنزاعات، وظهور جماعات تحارب بعضها بعضا، فيفقد المجتمع الليبي تجانسه وترابطه، ويفقد الشباب القدرة على العمل المثمر، والإنتاج، ويلجأ إلى المسكنات والمخدرات، ومن ثم يتحول إلى قوة

IJSR, VSRP Publishing, UK E-ISSN: 2755-3418
https://ijsr.vsrp.co.uk https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15

بشرية عاطلة، وتظهر مختلف المظاهر السلبية، وعدم المشاركة في الحراك الاقتصادي المنتج في المجتمع.

- الفئات العمرية الصغيرة من الشباب العزاب أكثر تضرراً من النزاعات المسلحة، حيث بلغت نسبة الوفيات42,3% في الفئة العمرية من 20-30 سنة من المجموع الكلي للوفيات 16,126 نسمة، والمتضررين (الجرحى) 42,633 نسمة خلال الفترة من 2012- 2017م (Daw et al.,2019:1) وأغلب الوفيات من الشباب، إذ يسهل استهدافهم وتوظيفهم في النزاعات، ويعدّ هؤلاء ثروة أهم من النفط، فلابد من معالجة أوضاعهم سواء في المدارس أو الجامعات نفسياً وثقافياً، وتأكيد روح الوطن والمواطنة، وإرساء ثقافة وطنية مشتركة تجمعهم ولا تفرقهم، تجعلهم أبناء وطن واحد، حتى لا ينتقل آثار النزاع إلى الجامعة والمدرسة، وهنا ينبغي للجامعات أن تقوم بدور استثنائي في إعادة بناء ليبيا اجتماعياً وثقافياً.
- تدني مستوى الخدمات من التداعيات المترتبة عن الصراع والنزاع; فقد تأثرت الخدمات الصحية، والاتصالات، والتعليم، والأمن؛ وتعثرت مؤسسات المجتمع كافة في أداء وظائفها الأساسية إلى جانب تعثر حركة السوق، وأعمال النظافة التي كانت تعتمد على العمالة الوافدة، وتعطل محطات التزود بالوقود، ونقص في غاز المنازل، وانقطاع التيار الكهربائي، وتردي خدمات القطاع المصرفي، ونقص العملة النقدية؛ الأمر الذي ترتبت عنه نتائج سلبية عانى منها أفراد المجتمع الكثير من المتاعب خاصةً أثناء السنوات الأخيرة.

يتحقق السلم المجتمعي باستقرار المجتمع وتضامنه في كيان يطلق عليه وطن أو مجتمع أو دولة في ظل توافق عام بين جميع قوى المجتمع، وهو نقيض للنزاع والصراع، وتتعدد أشكال السلم المجتمعي، كالسلم النفسي، حيث يشعر أفراد المجتمع بالاطمئنان، ويسوده مظاهر الرحمة والتعاطف والمودة والتسامح، أما السلم الفكري فيقصد به شعور أبناء المجتمع بالأمان والتعبير عن المعتقدات والأفكار بحرية دون إرهاب فكري، والسلم المادي ويعني شعور أفراد وفئات المجتمع بالرضا والثقة بمختلف المناشط والأعمال والخدمات التي تقدم للناس دون تشويش معلوماتي، كنقص المواد الغذائية والأدوية...إلخ. ومن أبرز تداعيات النزاع المسلح على أفراد المجتمع ارتفاع الأسعار؛ فالأوضاع المعيشية للسكان تغيرت نتيجة الخوف من نقص الاحتياجات الأساسية؛ الأمر الذي دفعهم إلى الإقبال على شراء احتياجاتهم من السلع الأساسية كالغذائية والدوائية والأدوات المنزلية، خاصة الكهربائية منها والتي تضاعفت أسعارها بصورة غير معهودة. هذا التحول السريع والمفاجئ الذي طرأ على نمط الاستهلاك أسهم في تزايد الأسعار وارتفاعها بصورة غير مقبولة بحجة نقص المواد، وبالطبع يعزى السبب إلى تداعيات النزاع المسلح وعدم الاستقرار، وله تداعيات على التركيبة الاجتماعية بوجه عام؛ حيث عاش

IJSR, VSRP Publishing, UK E-ISSN: 2755-3418
https://ijsr.vsrp.co.uk https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15

الإنسان الليبي حياة بدائية وبدوية وريفية في مجموعات وتجمعات سكانية في مختلف أنحاء البلاد، وعندما كان يضطر تحت أي ظروف لتغيير مقار إقامته، كان الإنسان البدائي والبدوي يفعل هذا بسهولة ودون معاناة ودون تداعيات ما بعد الانتقال، عندئذ تكن لديه ممتلكات محدودة، وكل ما يهمه الحصول على الغذاء والمكوث في مكان آمن من المخاطر الطبيعية ومن الحيوانات، لكن بعد ما بدأ يستقر في تجمعات صغيرة ثابتة ظهرت له ممتلكات ومعدات وأدوات وعلاقات اجتماعية مع الجيران. وعندما كان يضطر إلى تغيير مكان إقامته; في هذه الحالة تظهر له مشاكل متعددة تتعلق بطبيعة المكان الذي سيغادره، ويتعلق الباقي بالمكان الذي سينتقل إليه. وكلما قطع الإنسان مرحلة جديدة في مسيرة الحضارة، زادت كمية المشاكل التي سيواجهها عندما يضطر إلى تغيير مكان إقامته وتعددت وتعقدت؛ ومع ذلك فإن تداعيات الانتقال تختلف باختلاف الظروف التي قادت لحدوث حالة الانتقال. لذلك كانت أشد التداعيات قسوة عندما لا يختار الشخص الظروف والبيئة التي سيستقر فيها، وإنما تفرض عليه ويكون الانتقال قسرياً. وحتى في الحالة الأخيرة يوجد أكثر من نوع للظروف. فقد تكون بسبب الطبيعة كالتغير في المناخ، أو بسبب زلزال مدمر أو انفجار بركان، وقد تكون بسبب انتشار وباء معين، أو بسبب حملة للتطهير العرقي، أو بسبب الحروب والنزاعات المسلحة.

تداعيات للنزاعات والحروب طالت مختلف الفئات الاجتماعية الخاصة كالأطفال والمسنين، وتتغاير تداعياتها عن باقي الفئات الاجتماعية والسكانية، ومن الأطفال من لم يتجاوز السن القانونية انخرط في التشكيلات المسلحة، نتيجة ضعف مؤسسات الدولة المختلفة، وانتشار السلاح وأصبح في أيادي الأطفال وفي المحلات الخاصة لبيعه وخاصة أثناء السنوات 2012 -2014[1] مما أدى إلى الخوف وعدم الاطمئنان والأمان وانعدام السلام والأمن المجتمعي، و"القاعدة الأساسية السليمة هي أن لا علاقة للأطفال والفئات الاجتماعية الخاصة بالنزاعات المسلحة، لأن من واجب المجتمع والدولة توفير الظروف المناسبة لحمايتهم، والحروب التي اجتاحت مختلف المجتمعات دمرت معالم الحضارة الإنسانية والثروات الطبيعية الوطنية، وقد حرص الإنسان منذ القدم على وضع ضوابط عرفية مكتوبة للحروب والنزاعات المسلحة على المستوى المحلي والدولي، ونظام روما الأساسي لعام 1998 يشير إلى أن تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة من العمر، واستخدامهم في القتال يعد جريمة حرب، وفي الأوساط الثقافية عالمياً من حق الطفل السكن اللائق والتعليم والعلاج والترويح والغذاء والكساء (موسى 2019: 220). يتسم الوضع الديموغرافي في المجتمع الليبي بالتناقص في عدد السكان مقارنة بمساحة الأرض، وتناقص معدلات النمو السكاني بشكل عام. إن مناقشة هذه العوامل مجتمعة تحقق

[1] قام الباحث بزيارة ميدانية لرصد جملة من الوقائع كواقعة بيع الأسلحة الخفيفة كالبنادق والمسدسات والذخيرة في المحلات التجارية الخاصة للأسلحة بمدينة طبرق في شهر أكتوبر 2013.

E-ISSN: 2755-3418 https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15

أهم الأهداف المحددة للبحث، والتي تكمن في الوقوف على تداعيات النزاعات المسلحة خاصة الخسائر البشرية والمادية الناتجة عنها، وتعذر توفرها؛ لذا اكتفيت بعرض وتحليل نظري لبيان التداعيات التي طرأت على سكان البلاد؛ وفقاً لما هو متاح من معلومات.

تداعيات النزاع المسلح على الانتقال القسري للسكان

تداعيات النزاعات المسلحة طالت جميع فئات المجتمع، وخاصة القاطنين في ساحات التصادم، حيث أدت إلى نزوح كتل بشرية، وعانت جملة من المشاكل الحياتية، وبعض الأوضاع التي يعيشها المجتمع الليبي لها تبعاتها ومشكلاتها وإشكالياتها؛ التي تختلف خطورتها بحسب الزمان والمكان والأحوال والأوضاع في الداخل، كقضية النزوح البشري بشكل عام، ويعرف النازحون بأنهم أشخاص أجبروا على الانتقال القسري عن ديارهم مع بقائهم داخل حدود بلدانهم، ووفقاً لتعريف مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، يعرف النازحون داخلياً بأنهم "الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين أجبروا أو اضطروا للفرار، أو ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، كنتيجة أو سعياً لتفادي آثار النزاع المسلح، وحالات العنف وانتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث البشرية أو الطبيعية، والذين لم يعبروا حدود الدولة المعترف بها دولياً .وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى النزوح الداخلي باعتباره واحداً من أعظم التحديات الإنسانية في العالم، إذ في العادة يفر النازحون داخلياً من ديارهم دون أن يتسنى لهم أخذ الأغذية والأمتعة أو أوراق الهوية الخاصة بهم، وغالباً ما يتم ذلك وفق ظروف خطيرة بسبب الصدمة والعنف؛ لذلك قد يصبح النازحون داخلياً عرضة للمخاطر، وهكذا وبشكل خاص يحتاج النازحون إلى المساعدة الإنسانية والحماية، وتتطلب تحديد خارطة ووجود مراكز بحثية فاعلة لتوفير المعلومات والبيانات لحقيقة النزاعات المسلحة وأوضاع النازحين والمهاجرين; وهي من الضروريات الملحة في بلدنا، وقد فرضت قضية النزوح الاهتمام لوضع حلول لها، والبحث في خصوصيتهم وواقعهم، وإن المواجهات الدامية التي دارت في المدن والقرى إبان فترات مختلفة، ترتب عليها أضرار بشرية ومادية عملت على نزوح عدد كبير من المواطنين عن ديارهم; مما نتج عنها تبعات اجتماعية ونفسية واقتصادية وتعليمية وصحية ومالية وإسكانية وأمنية وغيرها" (البنداق، الشرع، 2021: 136).

فالنزوح نتاج أفعال قسرية دافعة إلى حراك بشري من الموطن الأصلي إلى أماكن أخرى، وقد ترتب عن الصراعات والنزاع المسلح انفكاك مكاني طال مختلف الفئات السكانية، ومن بينها فئة النساء وفئة الأطفال الأكثر حساسية وأهمية في البنية المجتمعية، وجعلهم أمام واقع حياتي مضطرب بأزماته واختناقاته؛ الذي يفضي إلى انعكاسات تطال مختلف مكونات المنظومة المجتمعية (التقرير السنوي لمركز الدراسات الاجتماعية لسنة (2014).

IJSR, VSRP Publishing, UK E-ISSN: 2755-3418
https://ijsr.vsrp.co.uk https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15

إن الواقع الاجتماعي الراهن الذي يعيشه المجتمع الليبي بوجه عام معقد لاعتبارات كثيرة؛ أهمها انعدام الشعور بالاطمئنان والراحة والأمن، وخاصة في تجمعات النازحين بمختلف المناطق والمدن الكبيرة والصغيرة كتجمعات النازحين في طرابلس؛ حيث إن أوضاعهم تتسم بعدم الاطمئنان والتكيف، وانعدام التكامل، والتعاضد الاجتماعي حتى بين أفراد الأسرة الواحدة، وتزداد معدلات التوترات الأسرية والتصدع الأسري و التباعد عن الأقارب والأحباب وفقدانهم، مما أدى إلى تغلغل الإحباط والملل والتوتر، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة والاهتمام بالأسرة، والتغير في تركيبة الأسر النازحة، وضعف درجة الضبط الاجتماعي بين أعضائها; مما قد يؤدي إلى كثيرٍ من العلل والمشاكل الاجتماعية عند عدد كبير من النازحين والمهجرين، فتلك الأفراد والأسر تعاني كثيراً من الظروف الحياتية الصعبة. وقد شكل النزاع المسلح عاملاً رئيساً في ميلاد ظاهرة النزوح البشري في المجتمع الليبي، وتزايد حجم النازحين والمهجرين والمختفين قسرياً، وأصبح هؤلاء النازحين يواجهون كماً هائلاً من المشاكل تتعلق بظروف حياتهم وما تركه المنتقل وراءه، وظروف تكيفه في بيئته الجديدة، وهي مشاكل مادية ونفسية تطال كل فرد نازح بحسب سنه وجنسه أو نوعه.

النزاعات المسلحة أدت إلى انتشار ظاهرة النزوح، وقد تزايد عدد النازحين الليبيين في الداخل؛ ووفقا لهيئة الإغاثة الليبية حتى شهر مارس من عام 2012م؛ سبعون ألف وستمائة وثمانية وعشرون (70628) نازحا، ينتشرون في عدد من المناطق الليبية أهمها طرابلس، وبنغازي وضواحيها، وترهونة وضواحيها، ومزدة وغريان، وبني وليد، وزلطن، وإجدابيا، وسرت، وسبها وضواحيها، وبراك الشاطئ، والواحات، والجفرة... أي ما يبلغ 253 مخيم في ليبيا. حيث يمثل هؤلاء النازحين ... أكثر من إحدى عشرة ألف وتسعمائة وأربع وستين عائلة (11964) أسرة، ويشكل الذكور منهم أربعة وثلاثين ألف وسبعمائة وتسعة وتسعين (34799)، فيما تشكل الإناث خمسة وثلاثين ألف وثماني مائة وثمانية وثلاثين (35838) وهكذا...إلخ. أما في وقتنا الحاضر فقد بلغ عدد النازحين256615 نازحاً داخلياً و227866 عائداً بحسب تقرير منظمة الهجرة الدولية لسنة 2017، وقد تراجع عدد النازحين داخلياً في ليبيا عام 2019 بحوالي 200 ألف نازح (Wahdan وهدان 2019) (البنداق، الشرع 2021: 136) النزوح والتهجير والاختفاء أثر على الاستقرار وتماسك المجتمع الليبي، وكان سبباً في تشظي الأسر وضعف الروابط الاجتماعية التي كانت تجمعهم، وتداعياته على الأطفال والنساء وعلى مختلف الأسر؛ وخاصةً المقيمة في تجمعات وأماكن سكنية تحت البناء، حيث تعرضت النساء للابتزاز وانتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى كل ذلك تزايدت أعداد الأسر النازحة التي تعيلها نساء وقامن بأدوار خدمية وإنتاجية متعددة لمواجهة ظروف الحياة، وللحصول على دخل في ظل ارتفاع مستويات الفقر وتفاقم الأزمات; كالسكن وانعدام الأمن، وحدث تدنٍ في مستوى آليات الحماية الاجتماعية مما دفع بعضهن إلى

IJSR, VSRP Publishing, UK E-ISSN: 2755-3418
https://ijsr.vsrp.co.uk https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15

بروز ظاهرة خروجهن للشارع كمتسولات في ظل انعدام الخيارات المتاحة لهن في الحصول على سكن لائق وفرص عمل، وأمام هذه الضرورات الحياتية نجد أيضاً دخول الأطفال بعمر(9) سنوات فأقل إلى أنشطة الكسب غير المشروعة، وكان الشارع هو المجال الخصب لأنشطتهم; خاصة في المدن الكبيرة كمدينة طرابلس، وقد شكل خروجهم سلبياً على تكوينهم وسلوكهم وتطورهم الاجتماعي والنفسي، والذي تعزز سلباً مع تسريهم من التعليم في مختلف المراحل.

تداعيات النزاع المسلح على البيئة والإنسان الحضري

للنزاعات والحروب تداعيات ضارة على حياة الإنسان والبيئة لما تتركه من تأثيرات سلبية وبل سامة، وحماية الإنسان والبيئة من الحقوق الأساسية التي تنص عليها مواثيق حقوق الإنسان، وتعددت المنظمات الدولية في مختلف أرجاء العالم، ووصل عددها إلى 168 منظمة كائنة ب 35 دولة من دول العالم; هدفها منع واستخدام أو تخزين الأسلحة الفتاكة، فالحروب بمختلف أشكالها تؤدي إلى تلوث بيئي، وقد دمرت المواقع التراثية بسبب النزاعات المسلحة في عدد من الدول العربية، وما حدث في ليبيا لا يذكر مقارنة بما حدث في العراق وسوريا ومصر كتدمير متحف الفن الإسلامي عام 2014 في مدينة القاهرة بسيارة مفخخة؛ مما أتلف العديد من القطع الأثرية التي تعود إلى ما قبل الإسلام وتعرضت العديد من المخطوطات النادرة للسرقة (تقرير منظمة اليونسكو UNESCO, 2015).

ففي ليبيا قفلت المتاحف كمتحف السرايا الحمراء بمدينة طرابلس وغيرها من المتاحف الأثرية، وبعض المواقع التاريخية تعرضت للنهب والسرقة، ونتيجة للنزاع المسلح دمرت المباني التعليمية والمكتبات كمكتبة جامعة بنغازي، وشهدت البلاد أيضاً تدمير الأضرحة والمكتبات الصوفية في مدينتي طرابلس ومصراتة وغيرها من المدن.

الحلول المستدامة لمعالجة تداعيات النزاع المسلح

وفي نهاية هذا البحث يجدر بي تقديم جملة من المعالجات والرؤى لعلها تجد من يوليها اهتماماً، وأهمها ضرورة التحول من الحلول المؤقتة إلى الحلول المستدامة ضمن إطار المسؤولية تقودها الدولة في إطار مؤسسي فاعل من أجل ضمان النجاح لتنفيذ سياسات إعادة الإعمار والتنمية، وعودة النازحين والمهجرين والمفقودين، وتحقيق الاستقرار الكامل في ربوع البلاد كافة لتحقيق السلم المجتمعي. كما يتطلب آلية لرفع درجة الوعي الثقافي والمعرفي بالأطر الدولية والوطنية التي تنظم حقوق المتضررين والمهجرين وعلى المستويات كافة من أجل ضمان كفاءة التخطيط في رسم السياسات وكفاءة التنفيذ في البرامج والأهداف على أرض الواقع، وكفاءة الأداء ومن أجل الحد من الآثار السلبية وضمان الاستقرار المجتمعي، ولما للظاهرة من أهمية؛ لذا يجب مضاعفة الجهود الوطنية للحد من امتدادات الآثار على

أن ترتبط تلك الجهود وتغلف بأطر مؤسساتية، يتكون عمودها الفقري ضمان الحقوق كافة وفقاً لآحكام القانون الإنساني، ويجب نهج الطابع المستدام عن طريق جمع السلاح والحد من الخلافات والنزاعات، كما يتطلب تبني استراتيجية وطنية شاملة للسلم المجتمعي والتنمية، وهنا يمكن حصر الحلول في النقاط الآتية:

- الخطوة الأساسية لإنهاء النزاع المسلح ضم كل التشكيلات المسلحة تحت قيادة عسكرية واحدة، والقضاء على فوضى السلاح باستلام الأسلحة المتوسطة مبدئياً ثم الشخصية لاحقاً.
- إلزام الدولة بإيجاد حل للمهجرين وعودتهم الى مناطقهم، وإدماج الباقي، ومحاولة التخفيف من الأثر الاجتماعي والنفسي للمتضررين، وإلزام المؤسسات العامة للقيام بدورها للتخفيف من الآثار المترتبة عن النزاع.
- ضرورة تفعيل المؤسسات العامة للقيام بدورها للتخفيف من حدة الأثر الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للمتضررين ومعاناة أسر المختفين قسرياً؛ مما عمق من حدة الأزمة وتداعياتها لتصبح في بعض من مفاصلها أقرب إلى أزمة بنيوية بحاجة إلى حلول مستدامة تبتعد عن حالة التسكين وتقترب من حالة الاستدامة.
- التعبئة الإعلامية في جميع الوسائل المتاحة، ونشر الوعي الثقافي والأمني وعلاج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، ونبذ خطابات الكراهية، وإرساء ثقافة التسامح.
- تفعيل المؤسسات ذات العلاقة بالقضايا الاجتماعية تتولى مسؤولية الضغط على الحكومة والمجتمع الدولي على حد سواء لوضع حد لمعاناة المهجرين والنازحين، ورفع شكاوى قضائية في المحاكم المحلية والدولية ضد المتورطين في القتل والاختفاء القسري وفي إجبار الأفراد والأسر على الترحيل، ومحاسبة المسؤولين المتقاعسين في أداء أدوارهم نحو هذه الفئات.
- تداعيات أثر النزاع المسلح والتهجير انصب بشكل ملحوظ على الأسر والمرأة؛ مما أثقل على أدوارها في ظل غياب آليات الحماية الاجتماعية.
- العمل على إعادة الإعمار والتنمية وتحقيق الاستقرار الكامل في ربوع البلاد كافة لتحقيق السلم المجتمعي.
- ضرورة القيام ببرامج توعوية لرفع درجة الوعي الثقافي والمعرفي بالأطر الوطنية والدولية التي تنظم حقوق المتضررين والمهجرين وعلى المستويات كافة.
- يجب مضاعفة الجهود الوطنية للحد من امتدادات الآثار المترتبة عليها، وتغلف بأطر مؤسساتية لضمان الحقوق وفقاً لأحكام القانون.

IJSR, VSRP Publishing, UK
https://ijsr.vsrp.co.uk
E-ISSN: 2755-3418
https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15

- إشراك الجميع في وضع تشريعات وسياسات لتحقيق المصالحة وجبر الضرر وإيجاد الحلول لكل المشاكل العالقة وفقاً للقانون.
- ضرورة توافر الجهود الوطنية والإرادة السياسية وإرساء الاستقرار وضمان الأمن واستئناف الحياة الاجتماعية والخدمية والإدارية بشكل يلبي سبل العيش المستدام، وتقوية أواصر النسيج الاجتماعي.
- ضرورة العمل على سد الفراغ الديموغرافي خاصة في الجنوب الليبي عبر استراتيجية وطنية لوضع مشاريع تنموية وإعادة البناء والتنمية.
- ضرورة القيام بالتعبئة الثقافية والمعرفية والمدنية للخروج من أجواء التصدعات والنزاعات والصراعات والحد من الفقر وتوفير فرص العمل.
- يوجد في البيئة الليبية الكثير من الصراعات، والنزاعات بأشكالها المختلفة؛ مما يتطلب علم متخصص لفض النزاعات.

المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

1) ابن خلدون، دار القلم – بيروت 1984.
2) أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان 2006.
3) بابه، إيلان، مؤرخ إسرائيلي، التطهير العرقي بفلسطين، معهد غفعات حبيبا لدراسات السلام، القدس، 2000.
4) بكراوي، محمد المهدي، بن نوح، مريم، حماية النساء أثناء النزاعات المسلحة من الاعتداءات الجنسية، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثالث مارس 2018.
5) البنداق، عمر، الشرع، أحلام، الأوضاع الحياتية للنازحين في ليبيا: دراسة اجتماعية في منطقة ترهونة، مجلة القلعة، كلية الآداب والعلوم – جامعة المرقب، العدد (15) ديسمبر 2020.
6) التقرير السنوي لمركز الدراسات الاجتماعية- وزارة الشؤون الاجتماعية ليبيا، لسنة2014.
7) التوم، عبد الله عثمان، آدم، عبد الرؤوف محمد، العولمة: دراسة تحليلية نقدية، دار الورق- لندن، الطبعة الأولى 1999.
8) التير، مصطفى عمر، الثورة الليبية: مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2020.
9) التير، مصطفى عمر، دور الصدامات العسكرية في تطوير ثقافة فرعية للكراهية وتداعياتها السلبية: بيانات إمبريقية من المجتمع الليبي، المجلة الليبية لعلم الاجتماع، العدد الثاني- يونيو 2022.

10) حطيط، أمين، النزاع المسلح وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة المستقبل العربي، 2017.

11) الحوات، علي، التكلفة الاجتماعية للصراع المسلح في ليبيا، منشورات المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية – طرابلس – ليبيا 2019.

12) الخزندار، سامي ابراهيم، إدارة الصراعات وفض المنازعات (إطار نظري) الدار العربية للعلوم ناشرون الطبعة الأولى 2014.

13) الساحي، علام، النزاعات المسلحة في الشريعة الإسلامية والقانون الإنساني، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2013.

14) شبين، عدنان، النزاع الاجتماعي الممتد في ليبيا بين رهانات العنف وتداعيات انهيار الدولة، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية- كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، المجلد 3، العدد 5، 2020.

15) كناعنة، شريف، الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير، مركز القدس العالمي للدراسات الفلسطينية، القدس، 1992.

16) المريض، رجب ضو، عسكرة النزاعات السياسية في ليبيا، دفاتر السياسة والقانون - الجزائر، العدد 17، جوان 2017.

17) المعداني، وداد محمد، الآثار الاجتماعية والديموغرافية للنزاعات المسلحة في ليبيا (دراسة اجتماعية تحليلية لمدينة بنغازي)، جامعة طرابلس، أطروحة دكتوراه 2022.

18) موسى، أحمد بشارة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد01، القسم أ، العلوم الاجتماعية والقانون 2019.

ثانياً: باللغة الإنجليزية

19) Daw, M.A., El-Bouzedi, A. and Dau, A.A., 2015. Libyan armed conflict 2011: mortality, injury and population displacement. African Journal of Emergency Medicine, 5(3), pp.101-107.

20) Daw, M.A., El-Bouzedi, A.H. and Dau, A.A., 2019. Trends and patterns of deaths, injuries and intentional disabilities within the Libyan armed conflict: 2012-2017. PloS one, 14(5), p.e 0216061.

21) Giddens, Anthony, Sociology, Polity Press, UK 2009.

22) UNESCO, I. and Icomos, I.U.C.N., 2015. Managing disaster risks for World Heritage. Paris, France.

23) Wahdan, Khalil, Forced Emigration, Nafahat al-Ilm, available at: http://www.pensy.com 2019.

IJSR, VSRP Publishing, UK
https://ijsr.vsrp.co.uk

E-ISSN: 2755-3418
https://doi.org/10.59992/IJSR.2023.v2n12p15